Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human and Social Sciences

مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

المراقبة الإلكترونية الجزائية كعقوبة بديلة عن عقوبة الحبس في القانون الإنجليزي

Electronic monitoring as an alternative sentence to imprisonment In English Law

ياسين مفتاح Yacine Meftah

جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي

meftahyacine@yahoo.fr.

تاريخ الاستلام : 2018-07-26 تاريخ القبول : 2018-09-03

ملخص:

يهدف هذا البحث أساس إلى تسليط الضوء على المراقبة الإلكترونية الجزائية في القانون الانجليزي، حيث يعتبر الأمر المجتمعي المتضمن حظر التجول المصحوب بالمراقبة الإلكترونية عقوبة بديلة عن عقوبة الحبس في القانون الإنجليزي. ويعتبر نظام المراقبة الإلكترونية الجزائية بصفة عامة في العدالة الجنائية الإنجليزية (إنجلترا وبلاد الغال) من أقدم الأنظمة في أوروبا الغربية. ولقد أصبح ومازال النظام الأكثر استعمالا في أوروبا، وذلك لمرونته. حيث عرف عدد الخاضعين للمراقبة الإلكترونية تزايدا معتبرا، خاصة بعد صدور تشريع العدالة الجنائية لسنة 2003. ومن أهم النتائج المتوصل إليها أن حظر التجول المصحوب بالمراقبة الإلكترونية في القانون الإنجليزي يعتبر عقوبة مستقلة تماما عن عقوبة الحبس، طالما أن انتهاك المحكوم عليه للالتزامات المفروضة عليه أثناء مدة المراقبة لا يؤدي حتما الى الحكم بعقوبة سالبة للحرية.

كلمات مفتاحية: المراقبة الإلكترونية؛ القانون الإنجليزي؛ عقوبة بديلة؛ تشريع العدالة الجنائية لسنة 2003.

Abstract:

The Community Order, which includes a curfew with electronic monitoring (Curfew order with electronic monitoring), is an alternative sentence (punishment) to imprisonment under English law. In a more general sense, Electronic monitoring system adopted by English criminal justice (England and Wales) is one of the oldest in Western Europe. It has become and remains the most used system in Europe for its flexibility. In fact, the number of people subject to electronic monitoring has increased significantly, especially after the promulgation of the Criminal Justice Act 2003.

Key words: electronic monitoring; English law; alternative sentence (punishment); the Criminal Justice Act 2003.

مقدمة:

يعتبر نظام المراقبة الإلكترونية الجزائية في إنجلترا وبلاد الغال من أقدم الأنظمة في أوروبا الغربية. حيث أجرت إنجلترا وبلاد الغال التجربة النموذجية الأولى للمراقبة الإلكترونية في سنتي 1990/1989، لكنهما لم ينشآ نظاما وطنيا حتى غاية سنة 1999 والذي أصبح ومازال النظام الأكثر استعمالا في أوروبا[i].

وجدير بالذكر أن التجارب الأولى للمراقبة الإلكترونية في إنجلترا بدأت سنة 1988 من قبل وزارة الداخلية بمبادرة من الوزير السيد (John Patten). حيث أجريت ثلاث تجارب في أوت سنة 1988، من قبل شركات خاصة (Chubb and Marconi) للتزويد بالتكنولوجيا اللازمة، وإدارة شركة أمنية (Securior Staff) كأعوان للمراقبة الإلكترونية. وكانت التجارب آنذاك تركز على الحبس المؤقت كبديل عنه، لأن ذلك لا يحتاج إلى تشريع ومناقشات برلمانية يمكن للمعارضة أن ترفض ذلك. وقد أبدت وزارة الداخلية نيتها لإدخال أمر حظر التجول مصحوب بالمراقبة الإلكترونية سنة 1990[ii].

ومنذ ذلك الحين، توالت التجارب وعرف عدد الخاضعين للمراقبة الإلكترونية تزايدا معتبرا[iii]، خاصة بعد صدور قانون العدالة الجنائية لسنة 2003[iv].

في هذا المقال سنبين كيف نظم المشرع الإنجليزي نظام المراقبة الإلكترونية، ومدى ارتباط هذا النظام بعقوبة الحبس. وبالتالي سنتطرق إلى المراقبة الإلكترونية في التشريع الإنجليزي وبلاد الغال من حيث الأحكام العامة التي تحكمها في مطلب أول، وإجراءات الاستفادة منها، تنفيذها وإلغائها في مطلب ثان، مستخدمين في ذلك المنهج الوصفي التحليلي.

المطلب الأول: الأحكام العامة التي تحكم المراقبة الإلكترونية الجزائية

الفرع الأول: إطارها القانوني، صورها، تعريفها، طبيعتها القانونية وأهدافها

أولا: الإطار القانوني

إن النظام العقابي الإنجليزي منظم بقانون العدالة الجنائية لسنة 2003[v]، المعدل في بعض أحكامه بقانون سنة 2012 المتضمن المساعدة القانونية ، إصدار الأحكام وعقاب المجرمين[vi] ويحتوي هذا النظام على عقوبة الحبس[vii] وعقوبة الغرامة[viii] والأوامر المجتمعية[ix].

ثانيا: صور المراقبة الإلكترونية

ويعرف النظام الإنجليزي الجزائي ثلاث صور للمراقبة الإلكترونية[x]: الصورة الأولى تتمثل في كونها بديل عن الحبس المؤقت (pre-court as a condition of bail)[xi] ، والصورة الثانية تتمثل في كونها لأسلوب للإفراج المبكر (early release)، استحدثت بموجب قانون الجريمة والإخلال بالنظام لسنة 1998[xii]، حيث يمكن للمحكوم عليه الذي قضى جزءا من عقوبة الحبس أن يفرج عنه ويبقى خاضعا للمراقبة الإلكترونية لمدة أقصاها 135 يوما[xiii]. ويمكن أن يستفيد من هذه الصورة جميع المحبوسين لمدة تتراوح بين ثلاثة أشهر وأقل من أربع سنوات، مع استثناء بعض فئات المحكوم عليهم في جرائم العنف والجرائم الجنسية[xiv]، وتسمى هذه الصورة الحبس المنزلي (Home Detention Curfew). أما الصورة الثالثة تتمثل في كونها عقوبة تدخل ضمن الأوامر المجتمعية، ويطلق عليها أمر حظر التجول مصحوب بالمراقبة الإلكترونية curfew (order with electronic monitoring) ويمكن أن ينطق بها كعقوبة مستقلة وحيدة أو يمكن أن تكون مصحوبة بتدابير أخرى[xv].

ثالثا: تعريف المراقبة الإلكترونية

ترتكز دراستنا هذه على الصورة الثالثة للمراقبة الإلكترونية والمتمثلة في أمر حظر التجول المصحوب بالمراقبة الإلكترونية باعتباره عقوبة.

ويمكن تعريف أمر حظر التجول المصحوب بالمراقبة الإلكترونية وفق التشريع البريطاني، على أنه التزام المحكوم عليه بالبقاء في مكان معين خلال مدة زمنية معينة[xvi]، مع ضمان المراقبة الإلكترونية لامتثال المحكوم عليه للالتزامات المفروضة عليه والمحددة في الأمر خلال هذه المدة أو المحددة من طرف الشخص المسؤول وفقا للأمر[xvii].

رابعا: الطبيعة القانونية للمراقبة الإلكترونية

تعتبر المراقبة الإلكترونية في النظام القانوني البريطاني عقوبة أصلية، من بين العقوبات المتعددة التي تتوسط عقوبة الحبس وعقوبة الغرامة، والتي تتضمن بعدا عقابيا وبعدا آخر يهدف إلى إعادة الإدماج الاجتماعي للمحكوم عليه. وإذا لم يكن هناك تفكير جدي حول رتبتها في سلم العقوبات، فإنه من الناحية العملية، تبدو أنها تستعمل كعقوبة بديلة للحبس وتعتبر عقابا جادا، تأتي مباشرة بعد عقوبة الحبس[xviii].

خامسا: الهدف من المراقبة الإلكترونية

إن الهدف من وراء تبني المشرع البريطاني المراقبة الإلكترونية هو مكافحة ظاهرة تكدس السجون، وكذا تجنب مساوئ السجن من خلال الإبقاء على المحكوم عليه في وسطه الطبيعي لتجنب انقطاع الروابط العائلية، وكذا إعادة إدماجه اجتماعيا، وذلك من خلال متابعته والإشراف عليه بما يسمح بتغيير أسلوب حياته من أجل عدم ارتكاب جرائم أخرى[xix].

كما أن الغاية من وراء تبني المراقبة الإلكترونية هو الكلفة المنخفضة لهذه الآلية مقارنة بكلفة عقوبة الحبس[xx]، وكذا مكافحة العود ومراقبة الالتزامات المفروضة على المحكوم عليه في إطار الأمر المجتمعي ومعاقبة المحكوم عليه[xxi].

الفرع الثاني: شروط الاستفادة من الرقابة الإلكترونية

يجب الإشارة أولا أن الأوامر المجتمعية (Community orders) ينطق بها من طرف محكمة الجنايات (Crown Court) ومحكمة الجنح (Magistrates' Court) على السواء[xxii].ويمكن أن ينطق بأمر حظر التجول المصحوب بالمراقبة الإلكترونية في حالة توافر جملة من الشروط وهي:

أولا: شرط السن

لا يمكن أن ينطق بالأمر المجتمعي إلا إذا كان الشخص يبلغ سن 18 سنة أو أكثر[xxiii]. وللإشارة فإن السن القانوني لجواز النطق بالأمر المجتمعي كان 16 سنة قبل التعديل الذي أحدثه قانون الهجرة والعدالة الجنائية لسنة 2008[xxiv].

ثانيا: خطورة الجريمة

لا يمكن النطق بالأمر المجتمعي إلا إذا كان الفعل المجرم معاقب عنه بعقوبة حبس تساوي أو تقل عن 12 شهرا[xxv] أو بعقوبة الغرامة[xxvi].

وينص قانون العدالة الجنائية لسنة 2003 على أن الأمر المجتمعي لا يمكن النطق به إلا إذا ارتأت المحكمة أن الجريمة تنطوي على خطورة كافية لتبرير مثل هذا النوع من العقوبة[xxvii].

من جهة أخرى، فإنه من غير الممكن أن ينطق بالعقوبة المجتمعية في حالة الأفعال التي يمكن وصفها بأنها جد خطيرة[xxviii]. فعلى المحكمة أن تتأكد من وجود تناسب بين القيود المفروضة على الحريات الفردية للمحكوم عليه والجريمة التي ارتكبها[xxix].

ويلاحظ أنه يمكن تطبيق عدة التزامات على نفس الشخص[xxx]، ويعتبر أمر حظر التجول وعقوبة العمل والإشراف من أكثر الالتزامات استعمالا من طرف القضاء الإنجليزي، وتعتبر الالتزامات الأخرى نادرة الاستعمال[xxxi]. وحتى يتم تطبيق عدة التزامات يجب أن يكون هناك تلاءم فيما بينها[xxxii]، حيث يتم القيام بتحليل الحالة حسب خطورة الجريمة[xxxiii]، من أجل أي إلتزام يتناسب مع المحكوم عليه. كما يجدر التنويه إلى أنه يمكن النطق بحظر التجول المصحوب بالرقابة الإلكترونية في سبعة عشر (17) نوعا من الجرائم، خاصة السرقة، والاعتداءات على الأشخاص وحيازة المخدرات. ويرجع السبب في هذا كون المراقبة الإلكترونية عقوبة مرنة وقابلة للتكيف[xxxiv].

ثالثا: شرط السوابق القضائية

من أجل الاستفادة من حظر التجول مصحوب بالمراقبة الإلكترونية يجب أن يكون المحكوم عليه ارتكب هذا النوع من الجرائم لأول مرة، حسب رأي

القاضي[xxxv]، وأن الحبس لا يبدو الحل لهذه الجريمة[xxxvi].

رابعا: شرط الرضا

حتى يتسنى للمحكمة أن تنطق بحظر التجول المصحوب بالمراقبة الإلكترونية، لابد من رضا المحكوم عليه بهذه العقوبة[xxxvii]، وإذا توقف التنفيذ السليم للرقابة الإلكترونية على شخص آخر (غير المحكوم عليه) فلا بد من الحصول على رضاه[xxxviii].

خامسا: الشروط المادية

لا يمكن النطق بحظر التجول المصحوب بالمراقبة الإلكترونية إذا كانت ظروف الحالة المادية تجعل من المراقبة الإلكترونية غير مناسبة[xxxix]، أو إلا إذا توافرت الوسائل التكنولوجية (خط هاتف و مركز المراقبة) في المكان المحدد في الأمر المجتمعي والمزمع تنفيذ المراقبة الإلكترونية ضمن نطاقه[xl].

المطلب الثاني: إجراءات الاستفادة منها، تنفيذها وإلغائها

الفرع الأول: إجراءات الاستفادة من المراقبة الإلكترونية

أولا: التقرير

يتمثل أهم إجراء لاستفادة المحكوم عليه من حظر التجول مع الوضع تحت المراقبة الإلكترونية في التقرير (pre-sentence report) الذي تعده إدارة الاختبار القضائي، وذلك لتزويد المحكمة بمختلف المعلومات الخاصة بشخصية المحكوم عليه[xli]، وهذا من أجل السماح للقاضي بالنطق بالعقوبة المناسبة[xlii].

ويهدف هذا التقرير، الذي يقوم بإعداده أحد موظفي إدارة الاختبار القضائي بعد محاورته للمعنى، إلى تزويد المحكمة بمعلومات خاصة عن سبب ارتكاب الجريمة، وعن شعور المحكوم عليه بعد ارتكابها، وعائلته وعن ظروف عمله وسوابقه القضائية[xliii].

كما يتضمن هذا التقرير توصية بمختلف العقوبات التي تبدو مناسبة مع شخصية مرتكب الجريمة. وبالتالي يمكن أن يقترح في هذا الإطار عقوبة حظر التجول مع الوضع تحت الاختبار كعقوبة تهدف إلى الحماية الاجتماعية وإعادة الإدماج و أنه يمكن احترام ظروف معيشية، على اعتبار أنه يمتلك محل إقامة وخط هاتف، أنه راض بهذه العقوبة وكذا مختلف الأشخاص الذين يعيشون معه[xliv].

وتأمر المحكمة بإعداد هذا التقرير عندما تتوقع أنه يمكن أن يكون من المناسب الحكم بأمر مجتمعي، ويمكن أن يكون هذا التقرير مكتوبا أو شفويا، إلا إذا ارتأت المحكمة عدم جدوى هذا التقرير.

وتخطر المحكمة الإدارة الوطنية للاختبار القضائي (National Probation Service) برأيها الأولي حول العقوبات المتوقعة. ويفضل إعداد هذا التقرير في نفس يوم المحكمة حتى يتجنب تأجيل القضية، وإذا تعذر ذلك، يتم إخطار الإدارة الوطنية للاختبار القضائي بذلك كتابيا مع الاحتفاظ بنسخة في ملف المحكمة. ويجب على المحكمة أن توضح للمحكوم عليه أن جميع الخيارات فيما يخص العقوبة التي سيحكم بها تبقى مفتوحة[xlv].

وتجدر الإشارة أن التوصية التي يتضمنها التقرير غير ملزمة للمحكمة. وهذا يعني، مثلا، إذا ارتكب المحكوم عليه جريمة خطيرة وأوصى التقرير بعقوبات مجتمعية عديدة، فإنه يمكن النطق بعقوبة الحبس[xlvi].

كما ننوه إلى أنه بإمكان المحكوم عليه أو المحامي أو النيابة العامة أو القاضي، أو كاتب الضبط أو موظفي إدارة الاختبار القضائي الاطلاع على هذا التقرير، حيث يمكن للمحكوم عليه الاطلاع عليه قبل المحاكمة. وإذا ارتأى هذا الأخير ان هناك شيء ضمن التقرير لا يوافق عليه، وجب عليه إخطار محامية بذلك قبل المحاكمة من أجل إزالة هذا اللبس[xlvii].

ولا يتم قراءة هذا التقرير في المحكمة ، لكن يمكن للنيابة العامة أو الدفاع أو القاضي أن يشيروا إلى هذا التقرير أو أن يطرحوا أسئلة بشأنه[xlviii].

عمليا، تأخذ المحكمة الابتدائية دائما بالتوصية التي يتضمنها التقرير، على عكس محكمة الجنايات التي لا تأخذ بهذه التوصية في الغالب[xlix].

ثانيا: مكان إقامة المحكوم عليه

إلى جانب التقرير الذي تعده إدارة الاختبار القضائي، يتعين على الأمر المجتمعي أن يحدد المكان الذي يقيم فيه المحكوم عليه[l]. ويمكن أن يكون هذا منزلا أو فندقا، مجهزا بما يلزم من أجل تنفيذ المراقبة الإلكترونية، وضمان مراقبة المحكوم عليه خلال مرحلة تنفيذها[li].

ويمكن الطعن في قرار المحكمة القاضي باستفادة المحكوم عليه من أمر حظر التجول المصحوب بالمراقبة الإلكترونية ، وذلك من طرف وكيل الجمهورية (the secretary of State)، حيث يمكن لهذا الأخير أن يأمر بإعادة النظر في هذا الأمر دوريا وذلك بإضافة أو تعديل التدابير المنصوص عليها في هذا الأمر[lii].

الفرع الثاني : إجراءات تنفيذ المراقبة الإلكترونية

أولا: مدة المراقبة الإلكترونية

إن المدة اليومية لأمر حظر التجول المصحوب بالمراقبة الإلكترونية تتراوح بين ساعتين و12 ساعة[liii]، حيث يلتزم المحكوم عليه بالبقاء في المكان المحدد في الأمر، عادة ما بين الساعة السابعة مساء والسابعة صباحا[liv]، كما لا يمكن أن تتجاوز هذه المدة السنة (6) أشهر[lv].

وجدير بالذكر أن الحكومة قامت بتعديل المدة اليومية إلى 16 ساعة، كما عدلت المدة الشهرية إلى 12 شهرا[lvi]. وهذا من أجل زيادة ثقة المواطنين ومن خلالها الحفاظ على الأمن العام[lvii].

ثانيا: الجهة المسؤولة عن المراقبة الإلكترونية:

حيث تتم مراقبة حظر التجول المصحوب بالمراقبة الإلكترونية بواسطة موظف من طرف الإدارة الوطنية للاختبار القضائي (National probation service). وهذه الإدارة موزعة إلى 42 إدارة جهوية تهتم بالمحكوم عليهم الموجودين داخل إقليمها.

وينسق أعوان هذه الإدارة مع المحكوم عليهم وعائلاتهم من أجل التنفيذ السليم لهذه المراقبة وتجنب العود، وذلك عن طريق توعية المحكوم عليه بنتائج تصرفه، ومعرفة الأسباب وتشجيعه على تغيير سلوكه. ويعمل عون الاختبار القضائي (Probation officer)[lviii] على حماية المجتمع من خلال مراقبة نشاطات المحكوم عليه، ومساعدته على متابعة علاج للتعافي من المخدرات أو تناول الكحول من جهة، ومن جهة أخرى يقع على عاتقه مسؤولية إخطار المحكمة في حالة وجود إشكال في سلوك المحكوم عليه[lix].

وخلال استشارة تمت بين الحكومة والأعضاء المختصين بالأوامر المجتمعية (أعضاء في البرلمان، أعضاء إدارة الاختبار القضائي، ...)، تم التنويه على ضرورة أن تتم المتابعة من طرف إدارة الاختبار القضائي من أجل الوقاية من العود، خاصة للمحكوم عليهم الذين يكون لديهم خطر أكبر لارتكاب جريمة جديدة أو يتميز ضحاياهم بالضعف ويتطلب بالتالي حمايتهم[lx].

وجدير بالتنويه أن يتم تسيير المراقبة الإلكترونية تقنيا من طرف شركة خاصة، حيث تتولى تنصيب الجهاز لدى المحكوم عليه، ومنحه السوار الالكتروني ومراقبة حركاته[lxi].

وبالتالي تتنصل الدولة من هذه الشكليات مما يسمح لها بعدم تحمل مختلف المخاطر المرتبطة بهذه المؤسسة، سواء كانت مالية أو اقتصادية[lxii].

الفرع الثالث: إجراءات إلغاء المراقبة الإلكترونية

أولا: حالات إلغاء المراقبة الإلكترونية

في حالة عدم احترام أحد الشروط المفروضة على المحكوم عليه دون ان يتمكن هذا الأخير بإعطاء مبررات منطقية، فإن العون المسؤول (المذكور في المادة 197 من قانون العدالة الجنائية لسنة 2003) يوجه له إنذار. حيث يقوم هذا العون بتسجيل هذا التصرف يجب أن يحتوي على ظروف الإخفاق، والتنويه بأن الخطأ غير مقبول من طرف المحكوم عليه، وإعلام هذا الأخير، بأنه إذا لم يحترم الشروط المفروضة عليه خلال الـ 12 شهرا التالية، فإنه يتوجب عليه المثول أمام المحكمة[lxiii].

وبعد توجيه الإنذار الأول، وفي حالة انتهاك جديد للشروط المفروضة على المحكوم عليه أو في حالة إذا ارتأى العون المسؤول أن الانتهاك يعتبر خطيرا فإنه يتوجب عليه البدء في إجراءات التبليغ عن الانتهاك.

ثانيا: إجراءات التبليغ عن الانتهاك

يقوم العون المسؤول بما يلي:

- إخطار المحكوم عليه بالانتهاك في أجل يومي عمل التالية للانتهاك المدعى به؛

- السماح للمحكوم عليه بتقديم إثبات أن عدم الاحترام كان لأسباب منطقية؛

- إذا لم يتم تقديم أي دليل أو ان الدليل لم يتم قبوله، يقوم العون المسؤول بتزويد عون التنفيذ Enforcement officer بمعلومات الانتهاك في أجل 8 أيام عمل من الانتهاك غير المبرر المدعى به؛

- في أجل يومي عمل، يودع عون التنفيذ شكوى الانتهاك the breach application لدى المحكمة (في أجل 10 أيام عمل التالية للانتهاك غير المبرر المدعى به)؛

- تبلغ النتيجة من الإدارة الوطنية للاختبار القضائي إلى العون المسؤول (responsible officer) وتسجيل في نظام n-Delins خلال يوم عمل؛

- في حالة وجود سجل ViSOR للمحكوم عليه، يجب إضافة معلومات الانتهاك في أقرب وقت ممكن.

ثالثا: قرار المحكمة

تصدر المحكمة قرارها بخصوص الانتهاك المدعى به، والمتعلق بعدم احترام المحكوم عليه للالتزامات المفروضة عليه بمناسبة الأمر المجتمعي المتضمن

المراقبة الإلكترونية، وذلك بعد إبلاغها من طرف عون التنفيذ.

يتمثل هذا القرار في إلغاء الأمر المجتمعي وتعويضه بعقوبة سالبة للحرية أو عقوبة الغرامة إذ كان المحكوم عليه أقل من 18 سنة أو تقوم بتعديل الأمر المجتمعي وذلك بإضافة أيام أو ساعات لحظر التجول[lxiv]. وفي جميع الأحوال لا يمكن أن تتجاوز مدة العقوبة السالبة للحرية أو الأمر المجتمعي الواحد وخمسين (51) أسبوعا[lxv]، حيث توافق هذه المدة القصوى لأمر حظر التجول المصحوب بالمراقبة الإلكترونية التي لا يمكن أن تتجاوز 12 شهرا[lxvi]. كما لا يمكن أن تتجاوز عقوبة الغرامة مبلغ 5000 أورو[lxvii]. وجدير بالتنويه أنه يمكن للمحكوم عليه الطعن في قرار المحكمة أمام محكمة الجنايات[lxviii].

خاتمة

توصل الباحث إلى جملة من النتائج أهمها ما يلي:

- أصبحت المراقبة الإلكترونية أداة ذات مصداقية في يد العدالة الجنائية.

- تتميز المراقبة الإلكترونية بإقبال مختلف التشريعات العقابية العالمية عليها وذلك لعدة أغراض محددة. أحد هذه الأغراض الرئيسة يتمثل في قدرتها الواضحة في خفض التكلفة باعتباره عقوبة بديلة عن العقوبة السالبة للحرية.

- يرجع الاستعمال المتزايد للمراقبة الإلكترونية إلى ارتباطها بمشكلة اكتظاظ السجون.

- لا يتوقف دور القطاع الخاص (الشركات) في العدالة الجنائية في القانون الإنجليزي في التزويد بالأجهزة الإلكترونية وصيانتها، بل يتعدى إلى مراقبة تحركات الخاضع للمراقبة الإلكترونية والإبلاغ عن الانتهاكات المحتملة خلال مدة المراقبة.

- يعرف القانون الجزائي الإنجليزي ثلاث صور للمراقبة الإلكترونية: الصورة الأولى تتمثل في كونها بديل عن الحبس المؤقت، والصورة الثانية تتمثل في كونها لأسلوب للإفراج المبكر(الإفراج المشروط)، وتسمى هذه الصورة الحبس المنزلي. أما الصورة الثالثة تتمثل في كونها عقوبة تدخل ضمن الأوامر المجتمعية، ويطلق عليها أمر حظر التجول مصحوب بالمراقبة الإلكترونية، ويمكن أن ينطق بها كعقوبة مستقلة وحيدة أو يمكن أن تكون مصحوبة بتدابير أخرى.

- وفي الأخير، يمكن أن نستنتج أن حظر التجول المصحوب بالمراقبة الإلكترونية في القانون الإنجليزي يعتبر عقوبة مستقلة تماما عن عقوبة الحبس، طالما أن انتهاك المحكوم عليه للالتزامات المفروضة عليه أثناء مدة المراقبة لا يؤدي حتما الى الحكم بعقوبة سالبة للحرية.

قائمة المراجع:

أولا: التشريعات

1- The Crime and Disorder Act 1998, https :legislation.gov.uk/ukpga/1998/37/pdf/ukpga_19980037_en.pdf

2- The criminal Justice Act 2003, http://legislation.gov.uk/ukpga/2003/44/contents

[3]- The Criminal Justice and Immigration Act 2008,

https://www.legislation.gov.uk/ukpga/2008/4/pdfs/ukpga_2008004_en.pdf

4- The Legal Aid, Sentencing and Punishment of Offenders Act 2012, http://www.legislation.gov.uk/ukpga/2012/10/pdfs/ukpga_20120010_en.pdf

5- the offender Rehabilitation Act 2014, http://www.legislation.gov.uk/ukpga/2014/11/pdfs/ukpga_20140011_en.pdf

ثانيا: القواميس

1- Peter JOYCE and Neil WAIN, A Dictionary of Criminal Justice, Routledge, London and New York.

ثالثا: الكتب والدراسات والأبحاث

1- George MAIR and Mike NELLIS, « 'Parallel tracks' , Probation and electronic monitoring in England, Wales and Scohand », in Mike NELLIS, kristel BEYENS and Dan KAMINSKI, Electronically Monitored Punishment, International and critical perspectives.

2- Julian V. ROBERTS and Mike HOUGH, « Empirical sentences Research: Options and Opportunities », in Julian V. ROBERTS, Exploring Sentencing Practice in England and Wales, Palgrave Macmillan, UK, 2015.

3-Michael CAVADINO, James DIGNAN and George MAIR, The penal System : An Introduction, fifth edition, Sage, London, 2013.

- David ORMEROD et al., Blackstone's Criminal Practice, Oxford University Press, UK, 2012.

4- Sue Rex, Reforming Community penalties, Routledge, London and New York, 2011.

5- Mike STEPHENS, Crime and Social policy, The Police and Criminal Justice System, The Gildredge Press, New York, USA, 2000.

6- Anthea HUCKLESBY and Ella HOLDSWORTH, Electronic Monitoring in England and Wales, University of Leeds, May 2016.

7- Mike NELLIS, « Electronic monitoring and the community supervision of offenders », in Anthony BOTTOMS, Sue REX, and Gwen ROBINSON, Alternatives to Prison options for an insecure society, willan Publishing, Devon, UK and Oregon, USA, 2004.

8- Gavin LOCKHART-MIRAMS, Charlotte PICKLES, and Elizabeth CROWHURST, Cutting crime: The role of tagging in offender management, September 2015, http://www.reform.uk/wpcontent/uploads/2015/09/Tagging-report_AW_WEB.pdf

9- Martine KALUSZYNSKI et Jean-Charles FROMENT, Sécurité et nouvelles technologies. Evaluation comparée dans cinq pays européens (Belgique, Espagne, France, Grande-Bretagne, Pays-Bas) des dispositifs de réglementation de l'assignation à domicile sous surveillance électronique. Analyses de projets de lois, entretiens, perspectives comparées, 2003,

https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00343214/document

10- National audit office, « the Electronic Monitoring of Adult Offenders », February 1st, 2006.

https://www.nao.org.uk/wp-content/uploads/2006/02/0506800.pdf

11- George MAIR, Noel CROSS and Stuart TAYLOR, « The community order and the suspend sentence order, the views and attitudes of sentences », Centre for Crime and Justice Studies, London, June 2007.

12- Lorna ELLIOT, Courtroom Advice « Pre-sentence Reports », 22 Jan 2018, www.courtroomadvice.co.uk/presentence.reports.html

13- Sentencing Council, Imposition Community and Custodial Sentences Definitive Guideline, Crown Copyright, London, 2016, https://www.sentencingcouncil.org.uk/wp-content/uploads/Definitive-Guideline-Imposition-of-CCS-final-web.pdf

14- Ministry of Justice, Punishment and Reform : Effective Community Sentences, Crown Copyright, UK, March 2012 , https://www.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/228573/8334.pdf

15- The National Audit Office, the Electronic Monitoring of Adult offenders, UK, 2006, https://www.nao.org.uk/wp-content/uploads/2006/02/0506800.pdf

16 - Sentencing Council, « Community order ranges », July 2nd, 2016, https://www.sentencing.council.org.uk/explantory-material/item/community-orders/2-community-order-ranges/

17- Ministry of Justice, « Punishment and Reform : Effective Community Sentences-Government Response », October 2012, https://www.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment/data/file/228560/8469.pdf

رابعا: المقالات

1- Mike NELLIS and Jan BUNGERFELDT, « Electronic monitoring and probation in Sweden and England and Wales : Comparative policy developements », Probation Journal, 60(3), Sage, London, 2013.

2- Janine Sanger, « Eletronic curfew orders and juvenile offenders », The Police Journal, Volume 79, Sage, UK, 2006.

3- Rona EPSTEIN, « Electronic Monitoring of Offenders », Criminal Law and Justice Weekly, 9 th February 2013, https://www.criminallawandjustice.co.uk/features/Electronic-Monitoring-Offenders

4- Anthea HUCKLESBY, « vehicles of desistance? The impact of electronically monitored curfew

order », Criminology and Criminal Justice, Volume 8(1), Sage, Los Angeles, London, New Delhi and Singapore, 2008.

5- Jenny ARDLEY, « The Theory, Development and Application of electronic monitoring in Birtain », Internet Journal of Criminology, 2005.

6-UK Criminal Law blog, « Community Orders », https://ukcrime.wordpress.com/2012/10/09/community-orders/

7- D. CONNELL, « Serving the Community? Lessons from The UK experience of Community Orders », Hibernian Law Journal, vol. 12, 2013.

8- Government of United Kingdom, « Community sentences, 1.Overview », https://www.gov.uk/community-sentences

9- In Brief, « Community sentences : Punishment without Prison », 4 July 2016, https://www.inbrief.co.uk/court-judgements/community-sentences

10- Governement of United kingdom, « probation and community order », 4 July 2016, https://nidirect.gov.uk/articles/probation-and -community-sentencing

11- Claire NEE, « Surviving electronic monitoring in England and Wales: Lessons learnt from the first trials », Legal and Criminological Psychology, Vol. 4 (1), John Wiley & Sons, Inc, UK, USA, 1999.

هوامش:

[i]- Mike NELLIS and Jan BUNGERFELDT, « Electronic monitoring and probation in Sweden and England and Wales : Comparative policy developements », Probation Journal, 60(3), Sage, London, 2013, p .278.

- Michael CAVADINO, James DIGNAN and George MAIR, The penal System : An Introduction, fifth edition, Sage, London, 2013, p. 136 et s.

- Rona EPSTEIN, « Electronic Monitoring of Offenders », Criminal Law and Justice Weekly, 9 th February 2013, https://www.criminallawandjustice.co.uk/features/Electronic-Monitoring-Offenders (أطلع عليه بتاريخ 2017/12/22)

[ii]- George MAIR and Mike NELLIS, « 'Parallel tracks' , Probation and electronic monitoring in England, Wales and Scohand », in Mike NELLIS, kristel BEYENS and Dan KAMINSKI, Electronically Monitored Punishment, International and critical perspectives, op. cit., p. 65.

- Janine Sanger, « Eletronic curfew orders and juvenile offenders », The Police Journal, Volume 79, Sage, UK, 2006, p. 31.

[iii]- Anthea HUCKLESBY, « vehicles of desistance? The impact of electronically monitored curfew order », Criminology and Criminal Justice, Volume 8(1), Sage, Los

Angeles, London, New Delhi and Singapore, 2008, p. 51.

[iv]- Gavin LOCKHART-MIRAMS, Charlotte PICKLES, and Elizabeth CROWHURST, Cutting crime : The role of tagging in offender management, September 2015, p. 5, http://www.reform.uk/wpcontent/uploads/2015/09/Tagging-report_AW_WEB.pdf (أطلع عليه بتاريخ 2017/12/03)

[v]- The criminal Justice Act 2003, http://legislation.gov.uk/ukpga/2003/44/contents (أطلع عليه بتاريخ 2017/12/10)

[vi]- The Legal Aid, Sentencing and Punishment of Offenders Act 2012. http://www.legislation.gov.uk/ukpga/2012/10/pdfs/ukpga_20120010_en.pdf (أطلع عليه بتاريخ 2017/12/10)

[vii]- Section 181 et s of the Criminal Justice Act 2003.

[viii]- Section 162 et s of the Criminal Justice Act 2003.

[ix]- Section 177 et s of the Criminal Justice Act 2003.

[x]- Anthea HUCKLESBY and Ella HOLDSWORTH, Electronic Monitoring in England and Wales, University of Leeds, may 2016, p .5, http://28uzqb445tcn4c24862ahmel..wpengine.netdna-cdn.com/files/2016/06/EMEU-Electronic-monitoring-in-England-and-Wales.pdf (أطلع عليه بتاريخ 2017/12/03)

[xi]- Mike NELLIS, « Electronic monitoring and the community supervision of offenders », in Anthony BOTTOMS, Sue REX, and Gwen ROBINSON, Alternatives to Prison options for an insecure society, willan Publishing, Devon, UK and Oregon, USA, 2004, p. 234.

[xii]- Sections 99 and 100 of the Crime and Disorder Act 1998, https :legislation.gov.uk/ukpga/1998/37/pdf/ukpga_19980037_en.pdf (أطلع عليه بتاريخ 2017/12/10)

- Anthea HUCKLESBY and Ella HOLDSWORTH, op. cit., p. 16.

[xiii]- Section 246, Subsection 1 of the Criminal Justice Act 2003.

[xiv]- Section 246, Subsection 4 of the Criminal Justice Act 2003.

[xv]- Jenny ARDLEY, « The Theory, Development and Application of electronic monitoring in Birtain », Internet Journal of Criminology, 2005, p. 1, http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.579.8393&rep=rep1&type=pdf (أطلع عليه بتاريخ 2017/12/03)

- Anthea HUCKLESBY and Ella HOLDSWORTH, op. cit., p. 14.

[xvi]- Section 204 of the Criminal Justice Act 2003

[xvii]- Section 204 of the Criminal Justice Act 2003

[xviii]- Martine KALUSZYNSKI et Jean-Charles FROMENT, Sécurité et nouvelles technologies. Evaluation comparée dans cinq pays européens (Belgique, Espagne, France, Grande-Bretagne, Pays-Bas) des dispositifs de réglementation de l'assignation à domicile sous surveillance électronique. Analyses de projets de lois, entretiens, perspectives comparées, 2003, p. 102, https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00343214/document (أطلع عليه بتاريخ 2017/12/03)

[xix]- Jenny ARDLEY, op. cit., pp. 4-6, 10 and 15.

[xx]- Ibid, pp. 13 and 27.

- Section 213 of the Criminal Justice Act 2003.

[xxxii]-George MAIR, Noel CROSS and Stuart TAYLOR, « The community order and the suspend sentence order, the views and attitudes of sentences », Centre for Crime and Justice Studies, London, June 2007, p .17, https://researchonline.ljmu.ac.uk/3060/1/ccjs_sentencers_views.pdf (أطلع عليه بتاريخ 2018/02/18)

[xxxiii]- Section 177, Subsection 6 of the Criminal Justice Act 2003.

[xxxiv]- Sentencing Council, « Community order ranges », July 2nd, 2016, https://www.sentencing.council.org.uk/explantory-material/item/community-orders/2-community-order-ranges/ أطلع عليه بتاريخ (2018/02/18)

[xxxv]- Jenny ARDLEY, op. cit., p. 38.

[xxxvi]- يأخذ القاضي بعين الاعتبار رأي إدارة الاختبار القضائي (probation Service) من أجل أخذ قراره. حيث تقوم هذه الإدارة بتقييم العقوبة المناسبة للشخص المحكوم عليه، أنظر:

- Section 158 of the Criminal Justice Act 2003.

[xxxvii]- Government of United Kingdom, « Community sentences, 1.Overview », https://www.gov.uk/community-sentences (أطلع عليه بتاريخ 2018/02/18)

[xxxviii]- Martine KALUSZYNSKI et Jean-Charles FROMENT, op.cit., p. 96.

[xxxix]- Section 215 (2) of the criminal Justice Act 2003.

[xl]- Section 177 (3) of the criminal Justice Act 2003

[xli]- Section 218 (4) of the criminal Justice Act 2003.

[xlii]- Section 156 of the criminal Justice Act 2003.

[xxi]- National audit office, « the Electronic Monitoring of Adult Offenders », February 1st, 2006,p.23, https://www.nao.org.uk/wp-content/uploads/2006/02/0506800.pdf (أطلع عليه بتاريخ 2017/12/24)

[xxii]- UK Criminal Law blog, « Community Orders », https://ukcrime.wordpress.com/2012/10/09/community-orders/ (أطلع عليه بتاريخ 2017/12/24)

[xxiii]- Section 177, Subsection 1 of the Criminal justice Act 2003.

[xxiv]- Schedule 4, paragraph 82 of the Criminal Justice and Immigration Act 2008, https://www.legislation.gov.uk/ukpga/2008/4/pdfs/ukpga_2008004_en.pdf (أطلع عليه بتاريخ 2017/12/24)

[xxv] D. CONNELL, « Serving the Community? Lessons from The UK experience of Community Orders », Hibernian Law Journal, vol. 12, 2013, p. 41.

[xxvi]- Section 150 A and 151 of the Criminal Justice Act 2003.

[xxvii]- Section 148, Subsection 1 of the Criminal Justice Act 2003.

[xxviii]- Section 166 of the criminal Justice Act 2003.

- Julian V. ROBERTS and Mike HOUGH, « Empirical sentences Research: Options and Opportunities », in Julian V. ROBERTS, Exploring Sentencing Practice in England and Wales, Palgrave Macmillan, UK, 2015, p. 10.

[xxix]- Section 148, subsection 2(b) of the criminal Justice Act 2003.

[xxx]- Section 177, Subsection 6 of the Criminal Justice Act 2003.

[xxxi] - يتمثل الإشراف في إجبارية حضور الشخص المحكوم عليه أمام مراقبة، أنظر:

Crown Copyright, UK, March 2012 , p. 14, https://www.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/228573/8334.pdf (أطلع عليه بتاريخ 2018/02/23)

- The National Audit Office, the Electronic Monitoring of Adult offenders, UK, 2006, p. 41, https://www.nao.org.uk/wp-content/uploads/2006/02/0506800.pdf (أطلع عليه بتاريخ 2018/02/23)

[lv]- Section 204 (3) of the Criminal Justice Act 2003.

[lvi]- Section 71 of the legal Aid, Sentencing and Punishment offenders Act 2012.

[lvii]- Rona EPSTEIN, op cit.

[lviii]- يمكن أن يكون العون المسؤول (The responsible officer) موظف من إدارة الاختبار القضائي وذلك في حالة تعدد الالتزامات التي يتضمنها الأمر المجتمعي، أو شخص مسؤول عن مراقبة المحكوم عليه بناء على التزام المراقبة الإلكترونية المفروض بواسطة الأمر المجتمعي والموظف من طرف شركة خاصة، وهذا في حالة ما يتضمن الأمر المجتمعي التزام واحد المتمثل في المراقبة الإلكترونية، أنظر:

- Section 14, paragraph (1), sub-paragraph (2) of the offender Rehabilitation Act 2014, http://www.legislation.gov.uk/ukpga/2014/11/pdfs/ukpga_20140011_en.pdf (أطلع عليه بتاريخ 2018/06/26)

[lix]- In Brief, « Community sentences : Punishment without Prison », 4 July 2016, https://www.inbrief.co.uk/court-judgements/community-sentences (أطلع عليه بتاريخ 2017/12/03)

- Governement of United kingdom, « probation and community order », 4 July 2016, https://nidirect.gov.uk/articles/probation-and-community-sentencing (أطلع عليه بتاريخ 2017/12/03)

[lxiii]- Section 158 of the criminal Justice Act 2003.

[lxiv]- Lorna ELLIOT, Courtroom Advice « Pre-sentence Reports », 22 Jan 2018, www.courtroomadvice.co.uk/presentence.reports.html (أطلع عليه بتاريخ 2018/02/19)

[lxv]- Martine KALUSZYNSKI et Jean-Charles FROMENT, op.cit., p. 96.

[lxvi]- Sentencing Council, Imposition Community and Custodial Sentences Definitive Guideline, Crown Copyright, London, 2016, p. 6, https://www.sentencingcouncil.org.uk/wp-content/uploads/Definitive-Guideline-Imposition-of-CCS-final-web.pdf أطلع عليه (بتاريخ 2018/02/19)

[lxvii]- Lorna ELLIOT, op.cit.

[lxviii]- Ibid.

[lxix]- Ibid.

[lxx]- Ibid.

[lxxi]- Section 216 of the Criminal Justice Act 2003.

[lxxii]- Jenny ARDLEY, op. cit., p. 7.

[lxxiii]- Section 204 (2) of the criminal Justice Act 2003.

[lxxiv]- Mike STEPHENS, Crime and Social policy, The Police and Criminal Justice System, The Gildredge Press, New York, USA, 2000, p. 114.

- Peter JOYCE and Neil WAIN, A Dictionary of Criminal Justice, Routledge, London and New York, 2012, p. 69.

- Sue Rex, Reforming Community penalties, Routledge, London and New York, 2011, p.35.

- David ORMEROD et al., Blackstone's Criminal Practice, Oxford University Press, UK, 2012, p. 2215.

- Ministry of Justice, Punishment and Reform : Effective Community Sentences,

[lx]- Ministry of Justice, « Punishment and Reform : Effective Community Sentences- Government Response », October 2012, https://www.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment/data/file/228560/8469.pdf (أطلع عليه بتاريخ 2017/12/03)

[lxi]- Claire NEE, « Surviving electronic monitoring in England and Wales: Lessons learnt from the first trials », Legal and Criminological Psychology, Vol. 4 (1), John Wiley & Sons, Inc, UK, USA, 1999, p. 34.

[lxii]- Martine KALUSZYNSKI et Jean-Charles FROMENT, op.cit., p. 103.

[lxiii]- Section 5, schedule 8 of the Criminal Justice Act 2003.

[lxiv]- Section 9, paragraph (1), sub-paragraphs (a) and (c), schedule 8 of the Criminal Justice Act 2003.

- Anthea HUCKLESBY and Ella HOLDSWORTH, op. cit., p. 41.

[lxv]- Section 9, paragraph (3), Schedule 8 of the Criminal Justice Act 2003.

[lxvi]- Section 71 of the Legal Aid, Sentencing and Punishment of Offenders Act 2012.

[lxvii]- Section 12, schedule 8 of the Criminal Justice Act 2003.

[lxviii]- Section 9, paragraph (8), Schedule 8 of the Criminal Justice Act 2003.